الثلاثاء ٣١/ كانون١/ ٢٠٢٤

أكسيوس: واشنطن تبلغ الشيباني بقلقها إزاء وضع الأقليات في سوريا؛ وزير الخارجية الكويتي يدعو من دمشق إلى "إعادة النظر" بالعقوبات على سوريا؛ العراق: استقرار سوريا جزء لا يتجزأ من استقرار المنطقة؛ العرب: أردوغان يطمئن المنطقة بشأن المخاوف من تصدير الثورة السورية؛ العرب: التحديات التي تواجهها سوريا أعظم من تلك التي واجهتها ليبيا في عام ٢٠١١؛ الأهرام: الجولاني.. المشاركة للجميع أم الذهاب إلى سيناريو ليبيا؛ الدستور: سورية: الرضى أو الفوضى؛ النشرة: هل ينجح الجولاني في السيطرة على سوريا؛ لاكروا: سوريا على الحافة.. هل تنجح في تجنّب دوامة الانتقام؛ لوموند: سوريا وحتمية التحولات الفاشلة في دول "الربيع العربي"! القدس العربي: الحوار الوطني السوري الأسبوع المقبل.. والائتلاف خارجه؛ نظام برلماني ورئيس غير طائفي.. هكذا يرى السوريون مستقبل الحكم في بلادهم! الجزيرة: أهداف إسرائيل من غاراتها على سوريا وحسابات الإدارة الجديدة! واشنطن بوست: ما الذي يخطط له ترامب بشأن كندا وغرينلاند وبنما! هل سيكون تحالف بريكس بوضع أفضل في ظل إدارة ترامب..؟!!

الموضوع الرئيس: سوريا تحت المجهر في المشهد الدولي..؟!!

نقل موقع **أكسيوس عن مسؤولين أميركيين قولهم إن واشنطن أعربت عن قلقها البالغ لوزير الخارجية الجديد في الإدارة الانتقالية السورية أسعد حسن الشيباني، بشأن تقارير عن هجمات عنيفة شنتها جماعات مسلحة في سوريا خلال الأيام الماضية ضد الأقليات.** وقال **مسؤول في واشنطن للموقع إن المبعوث الأميركي دانيال روبنشتاين زار دمشق -يوم الأحد- والتقى وزير الخارجية السوري وأبلغه قلق بلاده إزاء تقارير عما وُصفت بعمليات انتقام وترهيب ضد الأقليات، مطالبا بوقفها على الفور.** في المقابل، نقل موقع **أكسيوس** عن **مسؤول أميركي** أن **الشيباني أكد معارضة الإدارة الانتقالية أعمال العنف، وأن معظمها تنفذه جماعات مسلحة أخرى وليست مرتبطة بهيئة تحرير الشام.**

ودعا وزير الخارجية الكويتي عبدالله علي اليحيا، أمس، من دمشق إلى إعادة النظر في العقوبات المفروضة على سوريا لتعزيز اقتصادها، وذلك خلال زيارة إلى جانب الأمين العام لمجلس

التعاون الخليجي التقيا خلالها قائد الإدارة الجديدة في سوريا أحمد الشرع. وأعلن الأمين العام لمجلس التعاون الخليجي أن الزيارة جاءت "لنقل رسالة خليجية موحدة مفادها التأكيد على دعم دول مجلس التعاون" لسوريا و"العمل على إيصال رسالة مفادها، العزم على مساعدتها سياسيا اقتصاديا تنمويا وإنسانيا"، وفق القدس العربي. من جهته، أعلن وزير الخارجية في الإدارة السورية الجديدة، أمس، تلقيه دعوة لزيارة السعودية، مؤكدا قبول الدعوة وتطلعه "لبناء علاقات استراتيجية مع الأشقاء في المملكة على كافة المجالات".

وقالت الخارجية العراقية إن استقرار سوريا جزء لا يتجزأ من استقرار المنطقة، مشددة على ضرورة احترام إرادة الشعب بعيدا عن التدخلات الخارجية. وقال وكيل الوزارة هشام العلوي لصحيفة الصباح العراقية إن "إقامة حوار وطني بناء في سوريا يقوم على احترام الإرادة الحرة للسوريين والحفاظ على سيادة واستقلال البلد الشقيق بعيدا عن التدخلات الخارجية"، مشددا على أن "العراق يرى أن استقرار سوريا هو جزء لا يتجزأ من استقرار المنطقة ويدعو إلى تضافر الجهود الإقليمية والدولية لإنهاء معاناة الشعب". وفيما أكد استمرار عمل السفارة العراقية في دمشق، قال إنّ "هناك بعض القضايا المهمة بحاجة إلى العمل المشترك والتنسيق بين البلدين، ومنها ضبط الحدود والنزلاء في معسكر الهول، ونشاطات الجماعات الإرهابية"، مضيفاً أنّ "العراق ينتظر الأفعال لا الأقوال من الإدارة الجديدة في سوريا".

وبحسب صحيفة العرب، سارع الرئيس أردوغان إلى طمأنة المنطقة بشأن المخاوف من تصدير الثورة السورية، من خلال اتصال أجراه أمس مع رئيس الإمارات الشيخ محمد بن زايد آل نهيان؛ وذلك في ظل توجس المنطقة ـ منذ سقوط نظام بشار الأسد ـ من إمكانية أن يصل ما يحدث في سوريا إلى دول أخرى على رأسها مصر. ورغم خطابات الطمأنة التي حرصت الإدارة السورية الجديدة على إرسالها منذ سيطرتها على الحكم، وتأكيد استعدادها للانفتاح على جميع الدول، إلا أن نفي قائدها أبومحمد الجولاني (أحمد الشرع) علاقته بالقاعدة وتأكيده محاربة تنظيمَ داعش يثبّتان انتماءه إلى تنظيم الإخوان المسلمين الذين يقودون حملات سياسية ومدنية ضد الإمارات. في المقابل يتهم تيار الإسلام السياسي الإمارات بـ"التصدي" لمشروعه في المنطقة منذ أحداث الربيع العربي والوقوف وراء الضربات التي تلقاها التيار في عدة دول.

ووفق العرب، تتوجس أبوظبي من التطورات الجارية في سوريا منذ سقوط الأسد؛ فرغم التواصل مع الإدارة السورية الجديدة، إلا أن التمهل في عدم إرسال وفد سياسي إلى دمشق أسوة ببقية الدول الخليجية يشير إلى أن الوضع مازال ضبابيا بالنسبة إليها. ويقول مراقبون إن المسؤولية الكبيرة تقع على عاتق حكومة دمشق، التي يجب أن تسعى لإرسال رسائل طمأنة واضحة إلى الداخل والخارج على حد السواء، وهذا ما سيساعد على عودة العلاقات بشكل أسرع.

وأشارت العرب إلى أنه وطوال الفترة الماضية **لم تتخذ القاهرة أي خطوة للتواصل مع الإدارة السورية الجديدة، وعقب سقوط الأسد اكتفت بالتأكيد على أنه من المهم أن تكون هناك عملية سياسية شاملة في سوريا لا تقصي أحدا، وتعكس التنوع الطائفي والثقافي والديني في سوريا. وكانت صورة للجولاني مع أحد المطلوبين البارزين في قضايا الإرهاب بمصر، محمود فتحي، قد انتشرت بعد مرور أيام على سقوط الأسد وأثارت قلقا وتساؤلات في الأوساط المصرية. وقبل أيام بث ابن الداعية الإخواني يوسف القرضاوي، عبدالرحمن، فيديو من سوريا خلال احتفاله بالثورة السورية أساء فيه إلى مصر وعدة دول خليجية، قبل أن تقوم السلطات اللبنانية بالقبض عليه بناء على طلب مصري. وتزايدت المخاوف** من أن تتحول سوريا إلى ملاذ آمن لعناصر الإخوان المسلمين الفارين، خصوصا في ظل العلاقة الوطيدة التي تجمع قادة سوريا الجدد بالجماعة التي تعد محظورة في مصر. **وحاولت الإدارة السورية امتصاص الغضب ومحاولات الاستفزاز المستهدفة لمصر ودول عربية. وأعرب وزير الخارجية السوري الجديد، أسعد حسن الشيباني، السبت عن تطلع دمشق إلى بناء علاقات دبلوماسية مع مصر بعد سقوط نظام بشار الأسد.**

وأضافت العرب: يبدو الارتباك واضحا على موقف الجزائر مما يحدث في سوريا بعد سقوط حليفها الأسد، وسط مخاوف من عودة الحراك الشعبي عبرت عنها أحزاب المعارضة. وأوضح وزير الخارجية الجزائري أحمد عطاف أمس أن بلاده تتبنى موقفا واضحا من الملف السوري يستند إلى ثلاث ركائز أساسية؛ وهي وحدة التراب السوري وشمول الحل جميع السوريين دون إقصاء وضرورة إشراف الأمم المتحدة على أي حوار سياسي للحفاظ على مستقبل سوريا. وأكد عطاف أن السفارة الجزائرية في دمشق تواصل عملها بشكل طبيعي، مشيرا إلى أن الجزائر تعترف بالدول وليس بالحكومات..!!!

وأفادت العرب في تقرير آخر، أنّ مستقبل سوريا يبدو مرتبطا ارتباطًا وثيقًا بالديناميكيات الداخلية وبالمشهد الإقليمي، حيث تمارس دول مختلفة نفوذها وتسعى إلى تحقيق مصالح سياسية واقتصادية وأمنية مميزة. ويقدم المسار الليبي بعد ثورة ٢٠١١ عيوبا يمكن تلافيها في سوريا. يرى محللون أن المرحلة الانتقالية في سوريا تواجه تحديات أعظم من تلك التي واجهتها ليبيا في عام ٢٠١١، إلا أن المسار الليبي يقدم دروسا يمكن أن تساعد القادة السوريين الجدد في تجنب الانزلاق إلى الفوضى. واحتفل السوريون بإسقاط نظام بشار الأسد، لكن في خضم انتقال غير مؤكد، توجد نتائج محتملة كثيرة جدا بحيث لا يمكن التنبؤ بها.

ويرى تيم إيتون، زميل باحث أول في برنامج الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بمعهد تشاتام هاوس، أن الانقسامات الاجتماعية والخلافات الطائفية أعمق بكثير في سوريا عام ٢٠٢٤ مما كانت عليه في ليبيا عام ٢٠١١. ويضيف إيتون أن **هناك فرقا كبيرا آخر يتمثل في بنية الاقتصاد السوري**؛ ففي ظل

العقوبات الثقيلة، أصبحت سوريا الأسد إلى حد كبير دولة مخدرات؛ وفي سوريا **تتركز البنية التحتية للنفط في المناطق التي يسيطر عليها الأكراد**، لكن سوريا ليست دولة مصدرة رئيسية. **وهذا يعني أنه لا توجد بنية تحتية وطنية واسعة النطاق حيث تكون لجميع الأطراف مصلحة اقتصادية مشتركة.**

وأضافت العرب:

ربما يكون التوازي الأكثر وضوحا بين ليبيا وسوريا هو المشهد الأمني؛ ففي كلا البلدين تسيطر مجموعة واسعة من الجماعات المسلحة على الأراضي. وقد قيل الكثير عن هيئة تحرير الشام ورحلة قائدها أحمد الشرع، من فرع القاعدة إلى زعيم وطني بحكم الأمر الواقع. **لكن عليه الآن أن يتعامل مع مجموعة من الفصائل المسلحة ذات المصالح الراسخة والمتضاربة، من الجيش الوطني السوري المدعوم من تركيا إلى قوات سوريا الديمقراطية الكردية. وسوف تتأثر قيادة الشرع كثيرا أيضًا بموقف الدول الخارجية. ففي ليبيا، أقامت الجهات الفاعلة الأجنبية شراكات مع الفصائل، الأمر الذي أحبط جهود الأمم المتحدة لإجراء انتخابات جديدة وأدى إلى إنشاء مراكز قوة متنافسة. ويبدو الدرس المستفاد من ليبيا واضحا؛ فمن دون التوافق بين اللاعبين الخارجيين، قد تتعرض الاتفاقات الهشة بين الفصائل السورية للتقويض وإحباط الحكم الفعال؛ إن الدرس الأخير الذي يمكن تعلمه من ليبيا والذي قد يكون ذا صلة بسوريا هو العواقب المترتبة على الانفصال بين القيادة السياسية والجماعات المسلحة نفسها..!!!**

وتحت عنوان: سوريا الجديدة.. والوصفة القطرية للسلام مع إسرائيل، كتب حميد قرمان في صحيفة العرب، قائلاً: القلق على الوضع الداخلي، ورفع العقوبات، وإعادة الإعمار ودعم خطة اقتصادية متكاملة تعيد رفع مقومات بناء الدولة السورية **تتطلب أكثر من نهج تركي براغماتي أو فتح خزائن الدوحة لمد جسور التعاون الاقتصادي تمنح إدارة أحمد الشرع دعائم تقوية نظام حكمه،** الساعي إلى تثبيت أركانه من خلال خطوات تهدف لتعزيز منظومة الأمن والدفاع، فإذابة فصائل الهيئة المسلحة لتكون عماد وقوام جيش سوريا الجديدة، والتفاوض مع قسد، وقرار حل هيئة تحرير الشام قبيل كتابة دستور جديد تمهيدًا لانتخابات عامة، **مسار نمطي يحتاج لاكتماله إلى علاقة ميثاقية طبيعية مع واشنطن المحكومة اليوم بسياسات إدارة دونالد ترامب، علاقة مقترنة بمصير مصالح متبادلة، تراعي الحقائق التي تجسدت بفعل الحرب في المنطقة تحت قاعدة واحدة: صفقة مقابل صفقة..!!!**

وكتب سمير عطا الله في الشرق الأوسط: لقد جربنا كل الثورات والانقلابات والاجترارات، وثبت أن هناك حلاً بسيطاً وسهلاً: دولة القانون، حيث يضمن الحقوق ويحمي كرامة البشر، ويحول دون قيام نظام يستمر ٥٠ عاماً، وينتهي إلى أن جميع أفراده مطلوبون بجميع أنواع الجرائم، وأحط أنواع الفساد؛ لم يصدّق النظام السوري أن التاريخ لا يكذب. الأب اعتقد أن في إمكانه مراوغة جميع الأمم، والابن نشأ مقتنعاً بأنه سيد التاريخ وحاوي الجغرافيا، وفيلسوف كليهما؛ مارس النظام أردأ

أنواع الاحتقار للدولة. حمّل اسم سوريا انحطاط التصنيع والتهريب؛ مهما كانت الجريمة هائلة، يجب أن يبقى القانون في يد الدولة. أي شيء عدا ذلك هو خروج على القانون. وهذا ما أدى إلى انهيار ليبيا بعد سقوط أشهر مهرّج دولي في العالم؛ ينقصنا حكم القانون. ولو كان هنا لما كان آل الأسد تائهين في مطارات العالم. ولما كان بشار الأسد لاجئاً مثل ١٢ مليون سوري في أرجاء الأرض..!!!!

بدوره، وتحت عنوان: الجولاني.. المشاركة للجميع أم الذهاب إلى سيناريو ليبيا؟ رأى أشرف العشري في **الأهرام المصرية**، أنه لا مبالغة في القول إنه **اذا لم** يسمح بالمشاركة لكل القوى السياسية السورية الحية في صياغة خريطة الطريق للدولة السورية القادمة، واصرار هيئة تحرير الشام على قاعدة التمكين والمغالبة لا المشاركة، **فان الأوضاع في سوريا من أسف ستذهب الى طريق واتجاه آخر مهلك،** ولدينا الخبرة والدلائل العملياتية بما حدث في العراق وليبيا، حيث إن آلية القيادة الحالية بنفس السمت الطائفي والعرقي لجماعة هيئة تحرير الشام وقيادتها، **سيؤدى لامحالة الى موجات من الغضب والعنف والتقسيم، وربما بصريح العبارة، تبدأ سوريا بالدخول الى دورة العنف العشرية التي مرت بها بعض دول الربيع العربي مثل ليبيا واليمن، والعراق بعد سقوط نظام صدام حسين، حيث عشر سنوات من الحرب الأهلية والطائفية حتى يتعب المحاربون،** ثم يقررون العودة والجلوس على طاولة المفاوضات بعد خراب البلاد والعباد، **فأيهما يختار الجولاني: المشاركة والحضور للجميع في سوريا، أم الذهاب إلى سيناريو ليبيا الآن، حيث هناك حكومتان وإدارتان، والنتيجة الانقسام العمودي بين الغرب والشرق في ليبيا..!!!**

واعتبر فتحي محمود في الأهرام أيضاً، أنّ من أهم التحديات التي تواجه الفصائل المعارضة التي استولت على السلطة قضية المقاتلين الأجانب الذين شاركوا تلك الفصائل في أنشطتها المسلحة، وأصبحوا جزءا منها، وتتجه السلطة الجديدة في دمشق إلى منحهم الجنسية السورية حسب تصريحات رئيسها أحمد الشرع، **ورغم عدم وجود إحصاء دقيق للمقاتلين الأجانب مع مختلف الفصائل في سوريا... فإن العامل المشترك بين كل هذا العدد من المقاتلين الأجانب هو الإيمان بالفكر الجهادى الأممي المتشدد الذى يسعى لإسقاط جميع الأنظمة العربية والإسلامية، التي لا تؤمن بأفكاره، ولهذا فإن مشاركتهم في السلطة السورية الجديدة، بل ومنحهم الجنسية السورية، قد يؤدى إلى تحول الشام إلى نقطة انطلاق للأنشطة الإرهابية في المنطقة، ولا يملك أي شخص أو جهة بما في ذلك الشرع أو هيئة تحرير الشام تغيير الفكر الجهادى المتشدد الذى يؤمن به هؤلاء المقاتلون. وأردف الكاتب أنّ تشكيل الحكومة المؤقتة في سوريا، كشف عن نوعية الشخصيات التي ستقود الحكم في السلطة الجديدة وانتمائهم إلى فكر متشدد واحد؛**

فرغم تصريحاتهم التي تحاول الحد من تخوفات الرأي العام من طبيعة أفكارهم المتشددة التي ظهرت خلال فترة حكمهم لمحافظة إدلب، وتؤكد تغير توجهاتهم، فإن تصريحات عائشة الدبس مديرة مكتب

شئون المرأة لإحدى القنوات أثارت ضجة كبيرة لأنها كشفت بشكل صريح عن توجهاتها، وقالت: (لن أفتح المجال لمن يخالفني بالفكر في شؤون المرأة، لقد رسمنا نموذجا خاصا بنا للمرأة ونريد تطبيقه، لن يسمح للمرأة بالعمل في القضاء وغيره، ومهمتها الأساسية الاهتمام بزوجها وأولادها، ولا يهمنا رأى المجتمع الدولي في نموذجنا الخاص بالمرأة)، وهى تصريحات توضح أن السلطة الحاكمة الجديدة لن تفتح المجال لمن يخالفها في الفكر، ولديها نموذجها الخاص الذى ستطبقه أيا كان موقف المجتمع الدولي منه، وأن المرأة من وجهة نظره خلقت للزواج والمنزل فقط..!!!!

وكتب محمد داودية في الدستور الأردنية: يَعبُر شعبُنا العربي السوري الآن مخاض «مرحلة القلع والزرع». وأزمته، حسب كل المعطيات، «مطولة»؛ فرجال الحكم الجديد، مدعوون إلى تقديم رزمة من الاستحقاقات والمتطلبات القاسية، ليبرهنوا ويؤكدوا أنهم يخرجون من الماضي، ويشرعون في الانتقال من صفوف المنظمات المصنفة إرهابية، إلى مرحلة تطبيق مشروع الدولة المدنية الديمقراطية، التي يشارك فيها جميع أبناء سورية، بلا ثأر وانتقام، وبلا إقصاء أو إدناء... يحتاج رجال الحكم الجديد إلى القاعدة السورية الاجتماعية الأعرض، والوحدة الوطنية، التي تحقق للشعب السوري الحبيب متطلب: الأمن الاستقرار. الرضى مطلوب بشدة، فإن انعدام الرضى، وصفة الفوضى.

وأوضح الكاتب: إن التحديات التي تواجه الحكم الجديد في سورية كبيرة، وعلى رأسها؛ استتباب الأمن الذي سيعبث فيه فلول النظام القديم، ومخلفات النظام الإيراني، والميليشيات المسلحة التي تتلمظ على حصتها من كعكة السلطة، وبقايا تنظيم داعش الكامن في شرق سوريا، وتأثير الدول الراعية كتركيا، التي تحتل آلاف الكيلومترات من شمال سورية، وأميركا التي تسيطر على حقول النفط، وتلبية تطلعات الأكراد القومية، وإشراك الطوائف السورية الثماني عشرة، إضافة إلى تحديات متطلبات التعافي وعودة المهجرين وإعادة توطينهم، وإعادة بناء الجيش والشرطة والمخابرات والأحوال المدنية والإدارة العامة، ومتطلبات التنمية، ومشاريع التشغيل، وتحديث المعابر وحل المشكلات الاجتماعية والطائفية والحقوقية الكبيرة التي خلفها النظام البائد.

وتساءل طوني خوري في موقع النشرة اللبناني: هل ينجح الجولاني في السيطرة على سوريا؟ وأوضح أنه لا يختلف اثنان على أن الشخصية الأبرز في سوريا اليوم هي أبو محمد الجولاني الذي يحظى بدعم مطلق من الولايات المتحدة الاميركية التي جرّت وراءها أيضاً الدول الاوروبية والعربية؛ ولكن، إذا أراد البعض أن يتناسى مسألة مهمة، فلا يجب أن ينسى أحد أن الجولاني ليس مسؤولاً سياسياً ولا يملك مشروعاً واضحاً، كما أنه لا يملك جيشاً منظماً ولا مقوّمات كافية لملء الفراغ الذي تركه الرئيس المخلوع بشار الاسد، وهو وإن نجح في تغيير لهجته وكلامه، إلا أن المطلوب أكبر من ذلك بكثير.

ولفت الكاتب إلى إعلان الجولاني عن نيته حل "هيئة تحرير الشام"، **وتساءل:** هل ستقبل الفصائل الأخرى أن تحذو حذو الجولاني وهيئة تحرير الشام؟ **فالمنطق والتجربة والتاريخ يشيرون إلى أنه على الارجح لن يتم هذا الامر، وان عملية الدمج ستكون صعبة، وصعبة جداً... وبالتالي، الخوف هو على ان تشهد سوريا في المرحلة المقبلة تقلّبات كبيرة، وهزّات امنية تنتقل الى كل انحاء البلاد، في ظل رغبة اسرائيلية واضحة باحتلال اراض من شبه المستحيل التخلي عنها مجدداً، و"شهية" تركية غير مخفية في تأمين منطقة متاخمة للحدود تكون بمثابة حزام امان لها، ولعبة الدول الكبرى التي ستسعى الى احكام نفوذها على سوريا من خلال اللاعبين المحليين. من هنا، يمكن فهم ما قامت به اسرائيل بغطاء خارجي معروف**؛ أي القضاء على كل مراكز الأسلحة الثقيلة (البرية والبحرية والجوية)، **بحيث تكون آمنة من أي مغامرة غير مدروسة قد تحصل، كما أنها تضمن بذلك اعطاء فرص متساوية للجميع في إثبات أنفسهم على الساحة السورية من دون أفضلية في نوعية السلاح؛ وغني عن القول أنه في حال تحول هذا السيناريو الى أمر واقعي، فسيكون لبنان ايضاً في مرحلة دقيقة، نظراً الى الترابط الذي لطالما وجد بين البلدين؛**

وختم طوني خوري بالقول: للأسف، ليس الأمر بسيطاً كما يمكن تخيّله، ومصالح الدول ستفرض حصول مواجهات على الارض لتعزيز نفوذ جماعة على أخرى، أو لتقليل نفوذ منظمة على أخرى، وعليه، لا يمكن القول بعد أن الأمور باتت محسومة في سوريا، على أمل أن تنتهي الأمور بسرعة وبأقل ممكن من الخسائر البشرية والمادية، وتتكلل بعودة النازحين من مختلف الدول التي استضافتهم لسنوات عديدة، حيث من المتوقع أن يكون أول العائدين الذين لجأوا الى الأراضي التركية، يليهم من اتجه الى الأراضي الأوروبيّة، فيما ستبقى أوضاع المتواجدين في لبنان محطّ اخذ ورد كالعادة، الى أن تقرر الدول مصيرهم ويرضخ لبنان للقرار الذي سيتم اتخاذه، في خطوة معتادة لا يبدو أنها ستتغير..!!!

وتحت عنوان: سوريا على الحافة، قالت صحيفة **لاكروا** الفرنسية، في **افتتاحيتها**، إنه، بعد ثلاثة أسابيع من سقوط بشار الأسد، **يتعيّن على قادة سوريا الجدد العمل من أجل المصالحة مع ملاحقة مسؤولي النظام السابق.** وأضافت الصحيفة أن الساعات التي تعيشها سوريا، منذ ٨ كانون الأول الماضي، أي تاريخ السقوط السريع وغير المتوقع لنظام بشار الأسد، **هي من الساعات التي ستدخل بلا شك الكتب المدرسية. والارتياح الناتج عن سقوط الدكتاتورية أفسح المجال تدريجياً لشعور بالشك، تغذيه مجموعة من الأسئلة، من قبيل: من هم بالضبط أسياد دمشق الجدد؟ وما نوع القوة التي سيضعونها؟ واعتماداً على كيفية الإجابة على هذه التساؤلات، باختيار نظام ديمقراطي أو إسلامي، فإن سوريا، التي أصبح مصيرها على المحك أكثر من أي وقت مضى، ستميل إلى جانب أو آخر. وتابعت الصحيفة الفرنسية: "في هذه الإدارة للانتقال من نظام إلى آخر سيكون على السلطة الجديدة**

أن تبدأ العمل على تحقيق المصالحة والوحدة. وفي هذه العملية، سيتم مراقبة مصير الأقلية العلوية، فضلاً عن مصير المسيحيين، عن كثب من قبل المراقبين الدوليين". لتحقيق المصالحة، فإن إقامة عدالة حقيقية، أمر ضروري لمحاكمة مرتكبي الجرائم الحقيقية للغاية التي ارتُكبت في السنوات الماضية، وفي المقام الأول الديكتاتور السابق الذي فرّ إلى روسيا. لكن قبل كل شيء يجب ألا يجر البلاد إلى دائرة الانتقام الجهنمية..!!!

وتحت عنوان: سوريا وحتمية التحولات الفاشلة في دول "الربيع العربي"، قال **جيل باري** في مقاله في صحيفة **لوموند** الفرنسية، **إنّه في بلد تحتله قوى أجنبية، وأنهكه عقد من الحرب الأهلية، وفي منطقة أدت الثورات فيها إلى زعزعة استقرار المؤسسات، تواجه السلطات الجديدة في دمشق تحدياً هائلاً في محاولة استعادة السيادة السورية؛ إن سوريا ما بعد بشار الأسد تسعى إلى تحقيق توازن جديد في سياق جيوسياسي نادر التعقيد، وهي في الواقع محتلة جزئياً من قبل قوتين أجنبيتين وتتجاهلها قوة ثالثة؛ فقد قامت إسرائيل، التي احتلت واستعمرت مرتفعات الجولان السورية منذ احتلالها عام ١٩٦٧، بتوسيع نفوذها إلى المنطقة العازلة التي خلفتها حرب يوم الغفران عام ١٩٧٣. وتحتفظ الولايات المتحدة بقوات خاصة في الجزء الشرقي من البلاد. وفي الشمال، ترغب في تركيا بإنشاء منطقة عازلة خاصة بها على أراضي جارتها.**

وتعتزم هذه الدول الثلاث التدخل عسكرياً في سوريا حسبما تراه مناسباً: الدولة العبرية لمنع إعادة تشكيل محور شيعي ممتد في لبنان؛ والولايات المتحدة لتجنب عودة تنظيم "داعش"؛ وتركيا لاحتواء القوات الكردية السورية المرتبطة، بحسب أنقرة، بحزب العمال الكردستاني.

وتشكل هذه التدخلات الأجنبية العقبة الأولى أمام إنشاء نظام جديد في دمشق، وهو شرط أساسي لاستعادة السيادة السورية. ولا شك في أن هناك مخاوف من حدوث توترات داخلية بين جهاديي الأمس الملتزمين الآن بمشروع وطني وأولئك الذين يرفضون القيام بذلك، وخاصة بين المقاتلين الأجانب؛ بين تحالف التحرير ذي الأغلبية السنية والمجتمعات الكردية والعلوية، حيث كانت الأخيرة ركيزة النظام المخلوع. **ومن المرجح أن تلقي هذه التوترات بثقلها على سوريا بحتمية عربية: الثورات والتحولات الفاشلة، التي يمكن ملاحظتها منذ الإطاحة بصدام حسين في العراق عام ٢٠٠٣، من عمل الولايات المتحدة؛ مع ذلك، فإن الخصوصيات السورية تسمح لنا بتغذية تفاؤل حذر للغاية. يرجع السبب الأول** إلى حقيقة أن سقوط آل الأسد، الذي تحقق على يد رجال الميليشيات السورية، **لم يكن له بعد نفس التأثير الذي حدث في ليبيا مع معمر القذافي خلال "الربيع العربي" عام ٢٠١١.**

ولا يبدو أن القوة المضادة التي يشكلها الجيش قادرة على تشكيل نفسها، كما كان الحال في القاهرة مع المجلس الأعلى للقوات المسلحة المصرية بعد الإطاحة بحسني مبارك في عام ٢٠١١؛ إن

الضعف المتقدم، حتى قبل بدء الحرب الأهلية عام ٢٠١١، لحزب البعث الذي اعتمد عليه حافظ الأسد في سلطته يمكن أن يجنب سوريا الآثار الضارة الناجمة عن عملية "اجتثاث البعث" الوحشية التي أصدرها النظام في العراق. ومن خلال إعلان العفو عن الجنود الراغبين في الانضمام إلى السلطة الجديدة ومن خلال إظهار قدر الإمكان الاهتمام باستمرارية الدولة، يبدو أن أحد رجال سوريا الأقوياء الجدد، أحمد الشرع، يستخلص الدروس من تلك السابقة؛ وتمثل شخصية زعيم هيئة تحرير الشام اختلافاً واضحاً آخر عن التجربتين العراقية والليبية. ففي هاتين الحالتين، كان غياب القادة الكاريزماتيين سبباً في تقويض التحولات.

ويقيم أحمد الشرع الآن في العاصمة السورية ويستقبل وفودا من دول ما تزال تعتبر جماعته إرهابية. وخطاب التهدئة واحترام الأقليات الذي ألقاه حتى قبل ٨ كانون الأول هو السبيل الوحيد الممكن لرفع العقوبات الدولية، والتي بدونها ستظل إعادة إعمار سوريا مستحيلة. كما أنها فرصتها الوحيدة للهروب من لعنة الفشل التي يظل العالم العربي الإسلامي أسيراً لها..!!!!

أخبـار عن سـورية:

القدس العربي: الحوار الوطني السوري الأسبوع المقبل.. والائتلاف خارجه... نظام برلماني ورئيس غير طائفي.. هكذا يرى السوريون مستقبل الحكم في بلادهم..؟!!

أفادت القدس العربي في تقرير لها، أنه في حين أكد **رئيس نقابة المحامين في سوريا**، أحمد دخان **المباشرة بتوجيه الدعوات إلى الشخصيات التي قد تشارك في مؤتمر الحوار الوطني المزمع عقده الأسبوع المقبل على أغلب التقديرات، وبحضور نحو ١٥٠٠ مشارك في مختلف المحافظات السورية بمن فيهم فريق فني مختص من نقابته، لخّص الناشط في المجتمع المدني عضو حركة البناء الوطني سامر ضاحي مطالب السوريين بضرورة تشكيل حكومة تدير المرحلة الانتقالية وتضم مختلف الأطراف السياسية والإثنية، فيما أعلنت مصادر من الائتلاف الوطني السوري** أنها سترفض المشاركة إن وُجهت الدعوة للأعضاء كأفراد، مشددة على أنها تطالب بالمشاركة كمؤسسة. **ونقلت الصحيفة عن دخان، قوله: «أعتقد أننا سنصل مع نهاية المؤتمر إلى نتيجة ترضي الشعب السوري الذي هو أول من ضحّى وقدم ودفع الفاتورة، والأخوة القائمون على إدارة البلاد يتحركون بخطوات متسارعة جداً وبشكل مدروس بعيداً عن العشوائية والاعتباطية». وبيّن أن** عدد الدعوات ارتفعت من ١٢٠٠ إلى ١٥٠٠ تقريباً، والعدد النهائي لم يظهر حتى الآن، وهناك حرص على مشاركة ممثلين عن الجميع حتى لا تُوجه إي اتهامات للقائمين على تنظيم المؤتمر بأنهم أقصوا جزءاً من الوطن، وحتى لا يقال إن المنظمين وجهوا الدعوات لجماعاتهم وتم تفصيل المؤتمر على مقاسهم وتقرر ما سيخرج عنه مسبقاً، كما فعل النظام في مؤتمر سوتشي».

وأفادت **القدس العربي** في تقرير آخر، **أنّ السوريين وبعدما جربوا النظام الرئاسي الاستبدادي لأكثر من نصف قرن، يفضلون اليوم نظام حكم برلمانيا أو على الأقل رئاسيا يخضع لرقابة البرلمان، كما أن معظمهم يفضل أن يكون انتماء الرئيس المقبل لـ"سوريا"، وأن يبتعد عن الانتماء الطائفي أو الإثني، وذلك** وفق دراسة **أعدها الباحثان طلال مصطفى ومنير شحود**، ونشرها مركز **حرمون** أخيرا، **أظهرت أن أكثر من ثلث السوريين (٣٨ في المئة من أفراد العينة) يعتقدون أن النظام البرلماني هو الأنسب لحكم سوريا، فيما اعتبر ٢٦ في المئة أن النظام الرئاسي الخاضع للرقابة البرلمانية والقضائية هو الأنسب.**

وفسّرت الدراسة اتجاه السوريين نحو النظام البرلماني بأنه **يوفّر فرصا أكبر لتحقيق تمثيل سياسي أوسع**، خصوصا بعد عقود من الاستبداد والصراعات الطائفية والسياسية، والذي يُمكن أن يشجّع على توزيع السلطة بين مختلف الأحزاب والجماعات، ويحد من سلطات الرئيس في النظام الرئاسي، **بينما اعتبرت أن ميل البعض نحو النظام الرئاسي الخاضع للرقابة البرلمانية**، بأنه قد يكون متأثرا بتجارب ناجحة في دول أخرى، حيث "توجد سلطات قضائية وتشريعية قوية لضمان عدم التعدي على السلطة، ويرى هؤلاء في النظام الرئاسي مزيجا من الاستقرار والرقابة، حيث يمكن أن يحقق الرئيس قيادة قوية، وتضمن الهيئات الأخرى عدم التجاوزات".

إلى ذلك، فضّل أغلب السوريين (٥٧.٥ في المئة) **أن يكون انتماء الرئيس لـ"سوريا"، بغض النظر عن الانتماءات الأخرى (الطائفية أو العرقية)، كإشارة إلى أن غالبية السوريين يميلون إلى تجنب التفرقة الطائفية أو العرقية، ما يعكس الرغبة في تجاوز الانقسامات الداخلية والبحث عن رئيس يمثل الجميع، بغض النظر عن هويته الدينية أو العرقية، فيما فضل حوالي ٢٩ في المئة انتماء الرئيس المستقبلي للأغلبية السنّية**، وهو ما يعكس شعورا بالظلم أو الإقصاء الذي عاناه بعض السنّة في ظل نظام الأسد، واعتقاد البعض بأن الرئيس القادم من الأغلبية يمكن أن يكون ضمانة لتحقيق العدالة والتمثيل الملائم للسكان، وفق الدراسة. **وأشارت الدراسة في السياق، إلى وجود انقسامات بين السوريين تاريخيا حول دين الرئيس.**

وفضل أكثر من ثلث أفراد العينة (٣٦.٦ في المئة) **استمرار دعم ضمان حقوق الأقليات، وخاصة غير العربية، ما يعكس وعيًا بأهمية حماية التنوع الثقافي والإثني داخل المجتمع السوري، وتجنب أي تمييز محتمل على أساس الانتماء العرقي أو الديني. كما دعا حوالي ٣٢ في المئة إلى بناء دولة القانون والمواطنة، لضمان حقوق جميع السوريين، بغض النظر عن كونهم ينتمون إلى أغلبية أو أقلية، ويعدّ هذا التوجه جزءا من فكرة أن جميع المواطنين يجب أن يكونوا متساوين في الحقوق والواجبات دون تمييز عرقي أو ديني، بحسب الدراسة.**

وحول تدخل الجيش في السياسة، دعا حوالي ٥٩ في المئة من أفراد العينة إلى إبعاد الجيش عن الحياة السياسية، وحصر دوره بحماية حدود البلاد من العدوان الخارجي، وتشير هذه النسبة الكبيرة إلى رغبة قوية في الفصل بين الجيش والسياسة، وتتوافق هذه الرؤية مع المبادئ الديمقراطية التي تؤكد على أن دور الجيش يجب أن يقتصر على حماية الدولة وضمان أمنها الخارجي فقط. كما أظهرت الدراسة انقساما كبيرا بين السوريين حول دور الأحزاب في سوريا الجديدة، حيث اعتبر ٤٠ في المئة أن وجود الأحزاب مهم جدا ويعكس التنوع السياسي الموجود في البلاد، ويعدّ مؤشرا صحيا على ممارسة الديمقراطية، بينما اعتبر حوالي ٤٢ في المئة أن وجودها قد يكون ضارا ويؤدي إلى المزيد من الانقسامات، خصوصا في ظل الظروف الراهنة.

وأكد ٣٧ في المئة من المبحوثين أهمية المجتمع المدني وخاصة بعد ٢٠١١، وهذا يعود إلى دور منظمات المجتمع المدني في توفير الدعم الإنساني والخدمات الأساسية للسوريين، أو قد يكون ذلك بسبب وعي أوسع بدور المجتمع المدني في تعزيز الشفافية وحقوق الإنسان ودفع عملية التحول السياسي. كما عبّر ٢٩ في المئة عن ثقتهم بدور هذه المنظمات في بناء الديمقراطية وتعزيز حقوق الأفراد والمجتمعات في سوريا الجديدة..!!!

الجزيرة: أهداف إسرائيل من غاراتها على سوريا وحسابات الإدارة الجديدة..؟!!

طلب جنود إسرائيليون، أمس، إخلاء مبنى بلدية **مدينة السلام** (البعث سابقاً) بمحافظة القنيطرة. **وفي إطار الاحتلال، طلب جنود إسرائيليون إخلاء مبنى بلدية "مدينة السلام" بالقنيطرة، وأخرجوا جميع مَن في المبنى وقاموا بتفتيشه، نقلت القدس العربي.**

ووفق موقع الجزيرة، جددت الغارة الإسرائيلية التي استهدفت الأحد منطقة عدرا في ريف دمشق تساؤلات بشأن الأهداف الإسرائيلية وخططها للمرحلة المقبلة في سوريا بعد الإطاحة بالأسد. وأفاد مصدر عسكري سوري بأن ١٠ أشخاص قتلوا الأحد في الغارة، وذكرت مصادر إعلامية سورية أن المنطقة المستهدفة هي مستودع للأسلحة يقع في منطقة صناعية على بعد نحو ٣٠ كيلومترا من دمشق. ووفق الجزيرة، لم تخف إسرائيل مخاوفها من وقوع تلك الأسلحة في أيدي سلطة جديدة تتوجس من توجهاتها، ولذلك جاء تحركها "بهدف قص أجنحة أي سلطة جديدة ترغب في مواجهة إسرائيل". ويرى المحلل السياسي سعيد الحاج أن تحركات إسرائيل في سوريا حققت لها أهدافا، إذ فرضت أمرا واقعا جديدا عبر زيادة قدراتها التجسسية والعسكرية المباشرة وغير المباشرة في سوريا (ولبنان بالتبعية)، وقوّت أوراقها التفاوضية مع أي قيادة مستقبلية لسوريا، فضلا عن أنّ تدمير مقدرات تسليحية مهمة يساهم في إضعاف سوريا الدولة لمدة غير محددة مستقبلا، وإخراجها من كونها تهديدا لها ولو كان نظريا ونسبيا.

من جهته، **يلفت المختص في الشؤون السورية وائل علوان** إلى أن **إسرائيل كانت تستهدف أماكن تقليدية في سوريا حتى قبل سقوط الأسد، مثل مراكز البحوث العلمية والمختبرات التي يتم فيها تطوير الأسلحة، ولا سيما الأسلحة الكيميائية وما يرتبط بها. لكن الملاحظ أن القصف بعد نظام الأسد كان أوسع وأكبر، واستهدف مستودعات أسلحة لا تعد خطيرة ولا فتاكة ولا بعيدة المدى، وربط ذلك بمحاولة إسرائيل استهداف الترسانة العسكرية حتى لا تكون الدولة القادمة في سوريا مسلحة، بصرف النظر عن البديل القادم من الإدارة الجديدة التي تحكم دمشق الآن أو عبر انتقال سياسي بتداول سلمي للسلطة. وإضافة إلى المكاسب العسكرية، فإن المسؤولين الإسرائيليين يتطلعون إلى اللحظة التي سيجلس خلالها الجميع على الطاولة للتفاوض، ويرغبون في أن تمتلك إسرائيل أكبر قدر من الأوراق في تلك اللحظة.**

ويرى البعض أن إسرائيل لن تقبل أن يوضع مصير الجولان المحتل على طاولة المفاوضات، وأقصى ما يمكن أن تقبل به هو التراجع مجددا إلى ما وراء خط التهدئة مقابل ضمانات بألا تتحول سوريا إلى مصدر للتهديد، سواء من قبل الفصائل السنية أو من قبل إيران. لكن التحركات الإسرائيلية تحمل مخاطر باعتراف أطراف إسرائيلية نفسها، فقد وصفت صحيفة **هآرتس** في افتتاحيتها الصادرة صباح ٩ كانون الأول الجاري **التوغل الإسرائيلي على الحدود السورية بأنه "خطأ تاريخي سيكلف إسرائيل غاليا"، معتبرة أنّ** هذا التغيير في الوضع الراهن في الأراضي المعترف بها على أنها تابعة لسوريا **"يخلق ذريعة جديدة للاشتباكات حتى لو لم تكن فورية".**

وهنا يقول الخبير العسكري والأمني أسامة خالد إن **التحركات الإسرائيلية ربما تتسبب في تفلت كثير من الجماعات وحتى الأفراد السوريين للاجتهاد والتفاعل الفطري العفوي لشن هجمات فردية أو جماعية على القوات الإسرائيلية التي احتلت مدنا وقرى عديدة، وهذا "الوجود الاحتلالي" يعني شرعية لكل سوري لقتال الوجود الإسرائيلي على أساس أنه قوة احتلال يجب طردها من الأرض السورية.**

وحرصت الإدارة السورية الجديدة عبر تصريحات مختلفة على التأكيد أنها لا تخطط لأي تحرك خارجي، إذ قال القائد العام للإدارة أحمد الشرع - في تصريحات عدة- إن سوريا لن تشكل أي تهديد لأي دولة، وهي منهكة من الحروب وبحاجة لتنميتها وتقويتها، وهذا ما ستركز عليه إدارته بعد عقود "من الظلم والطغيان وتدهور الأوضاع المعيشية".

لكن إسرائيل تبقى "العدو الأكبر والأكثر تربصا بسوريا الجديدة"، وفق سعيد الحاج الذي يرى أن إسرائيل لن تترك سوريا وشأنها، ولن تراهن على انشغالها بملفاتها الداخلية وأولوياتها الكثيرة، وأنها لن تقتنع بتصريحات الطمأنة بأن سوريا لا تقوى على مواجهات عسكرية، وأنها ستبقى تنظر

لسوريا الدولة والشعب كتهديد إستراتيجي. ولذلك، يخلص الحاج إلى أن الإدارة الجديدة ستكون مطالبة بمنح أولوية الاهتمام لبناء عقيدة الدولة الإستراتيجية والعسكرية والأمنية وفق رؤية إستراتيجية عسكرية أمنية تبدأ بتعريف الذات والدور والمكانة، وتشمل العلاقات الخارجية ومنظومات التحالف والشراكة والتعاون والصداقة والخصومة والعداء، بما في ذلك مصادر التسليح والاتفاقات الأمنية والعسكرية..!!!!

الأراضي الفلسطينية المحتلة:

...

أخبار ومواضيع متنوعـة:

واشنطن بوست: ما الذي يخطط له ترامب بشأن كندا وغرينلاند وبنما..؟!!

قال تقرير لصحيفة واشنطن بوست إن تصريحات الرئيس ترامب الأخيرة حول الاستحواذ على غرينلاند واستعادة السيطرة على قناة بنما، واعتبار كندا الولاية الأميركية رقم ٥١، تشير إلى أن نظرته للقوة الأميركية مبنية على التوسع الإقليمي، وهو ما يمثل تحولا صارخا عن الأعراف الدبلوماسية السائدة. وبرأي كاتبتي التقرير (جاكلين أليماني مراسلة تحقيقات شؤون الكونغرس، وكات زاكريفسكي مراسلة متخصصة في سياسة التكنولوجيا)، فقد تعيد منهجية ترامب غير التقليدية في الدبلوماسية -التي تتسم بالخطاب التوسعي والتكتيكات غير المتوقعة- تشكيل العلاقات الخارجية الأميركية. وقال مسؤول انتقالي في إدارة ترامب إن ما يربط بين تعليقات الرئيس المنتخب حول كندا والمكسيك وغرينلاند وبنما هو رغبته بمواجهة النفوذ الروسي والصيني. ووفق التقرير، دافعت كيلي ماكناني المتحدثة باسم فريق ترامب الانتقالي عن تصريحاته، واصفة إياها بأنها إستراتيجية ومحسوبة لاستعادة قوة الولايات المتحدة، وأكدت أن "قادة العالم مقبلون على التفاوض بسبب وفاء الرئيس ترامب بوعده بجعل أميركا قوية مرة أخرى".

وذكر التقرير أن تعليقات ترامب واجهت مقاومة على الصعيدين المحلي والدولي، ورفضها القادة الكنديون، كما أكد رئيس وزراء غرينلاند على سيادة الجزيرة، وبدوره نفى رئيس بنما خوسيه راؤول مولينو بشكل قاطع مزاعم ترامب بوجود جنود صينيين في القناة وضرورة التدخل العسكري، وصرح مولينو بأنه "لا يوجد جنود صينيون في القناة". وحذر النائب السابق كارلوس كوربيلو (جمهوري عن ولاية فلوريدا) من أن مثل هذه التصريحات قد تؤدي إلى توتر العلاقات الدولية، وظهر على شاشة قناة إم إس إن بي سي وهو يقول "هذا النوع من الإهانات يمكن أن يؤدي إلى مواجهة مع الولايات المتحدة" ولكنه استبعد احتمال نشوب صراع عسكري.

بدوره، أشار ريان بيرغ، من مركز الدراسات الإستراتيجية والدولية في واشنطن، إلى أن تركيز ترامب على شؤون نصف الكرة الغربي -مثل قناة بنما- يعكس اعتقاده بأن نفوذ الولايات المتحدة أقوى فيها مقارنة بمناطق أخرى متنازع عليها مع روسيا والصين، حيث النفوذ الأميركي أضعف. ويرى النقاد، وفق التقرير، أن خطاب ترامب يخاطر بتصعيد التوترات دون داع، ووصف مستشار محافظ في السياسة الخارجية ميل الجمهوريين للحلول العسكرية، خصوصا فيما يتعلق بمشكلة المخدرات القادمة من المكسيك بأنه "خطير".

التداعيات الإستراتيجية: ووفق التقرير، تعد غرينلاند محورية بالنسبة لصانعي السياسة الأميركية، نظرا لموقعها الإستراتيجي في القطب الشمالي ومواردها، ويعود اهتمام ترامب بالاستحواذ على غرينلاند إلى عام ٢٠١٩. وفي حين رفضت الدانمارك تصريحات ترامب، قال دبلوماسي دانماركي سابق للصحيفة إن اهتمام الولايات المتحدة بغرينلاند يتماشى مع مصالحها الإستراتيجية. وتنبأ هذا الدبلوماسي بأن "شيئا ما سيحدث على الأرجح مع غرينلاند خلال ١٠ أو ١٥ سنة المقبلة، وربما تستقل، وهذه الاحتمالات تدفع الولايات المتحدة لأن تتحرك الآن تحسبا لأي تغيرات مستقبلية".

وأكمل التقرير أن الأهمية الإستراتيجية لقناة بنما تكمن في دورها المحوري كمعبر بحري حيوي يربط المحيط الأطلسي والمحيط الهادي، مما يجعلها ممرا رئيسيا للبضائع والحركة العسكرية الأميركية. كما أن هناك مخاوف أميركية متزايدة من النفوذ الصيني على الموانئ العالمية، خصوصا القريبة من القناة، مما يعزز قلق الولايات المتحدة من التأثير على عملياتها العسكرية في حالة حدوث أزمة وطنية أو نزاعات تتعلق بأمنها القومي، مثل الصراع على تايوان.

هل سيكون تحالف بريكس بوضع أفضل في ظل إدارة ترامب..؟!!

رأى ريمون تانفير حسين في مجلة ناشيونال إنترست الأمريكية، أنّ عودة ترامب إلى البيت الأبيض ربما تؤدي إلى تسريع العمل على إيجاد قضية مشتركة داخل الكتلة المناهضة للغرب؛ ففي ٣٠ تشرين الثاني ٢٠٢٤، أدلى الرئيس ترامب بتصريح قوي أعلن فيه أن دول البريكس تبتعد عن الدولار "بينما نقف مكتوفي الأيدي ونراقب الأمر". وجاء توقيت هذا البيان بعد شهر واحد فقط من حضور كبار الشخصيات من ٣٦ دولة و٦ منظمات دولية لقمة البريكس السادسة عشرة التي عقدت في قازان، روسيا. وأكد ترامب أن البلدان "ستواجه تعريفات جمركية بنسبة ١٠٠٪" سواء كانت تنوي استبدال الدولار بعملة البريكس أو أي عملة أخرى.

ويرى الكاتب أنّ التهديد الجريء الذي أطلقه ترامب يأتي في لحظة حرجة في العلاقات الاقتصادية الدولية، حيث انتقد عدد كبير من زعماء العالم مثل الرئيس بوتين علنا دور الدولار باعتباره "سلاحا". كما أن دعوة ترامب لفرض رسوم جمركية بنسبة ٢٥٪ على كندا والمكسيك ورسوم

جمركية بنسبة ١٠٪ على الصين تثير تساؤلات حول ما إذا كانت هذه الحزمة الجديدة من الرسوم الجمركية قادرة على حماية أولوية الدولار والهيمنة المالية الأساسية لمؤسسات مجموعة السبع؛ واعتبارا من عام ٢٠٢٤، تبلغ حصة دول البريكس من الناتج المحلي الإجمالي العالمي من حيث **تعادل القوة الشرائية 34.9٪ مقابل ٣٠.٠٥٪ لمجموعة السبع، بينما في عام ٢٠٠٠، بلغت حصة مجموعة السبع ٤٣.٢٨٪، وشكلت مجموعة البريكس ٢١.٣٧٪ فقط.**

كما أثارت عودة ترامب إلى البيت الأبيض مخاوف بشأن ما إذا كانت دول مجموعة السبع، بقيادة زعيم معلن عن انعزالية واشنطن، قادرة على الصمود في مواجهة كتلة البريكس. ففي إحدى تجمعات حملته الانتخابية في ولاية ويسكونسن في ٨ أيلول ٢٠٢٤، أدان ترامب بشدة نزع الدولرة من التجارة العالمية، وقال بوضوح: "إذا تركت الدولار فلن تتمكن من التعامل مع الولايات المتحدة لأننا سنفرض تعريفة جمركية بنسبة ١٠٠% على بضائعك"؛

ويفسر هذا التهديد سبب سعي الدول المتحالفة مع مجموعة البريكس إلى بناء بدائل للدولار على مدى السنوات الست عشرة الماضية. والواقع أن عضو مجلس الدولة الصيني يانغ جيتشي لاحظ في تشرين الثاني ٢٠١٧ خلال إدارة ترامب الأولى **كيف أصبح "من الصعب على مفاهيم وأنظمة ونماذج الحكم الغربية مواكبة الوضع الدولي الجديد"، مجادلا كذلك بأن الحكم العالمي بقيادة الغرب "أخفق" ووصل إلى نقطة "لا يمكن إصلاحها". ولذلك ليس** من المستغرب أن مجموعة البريكس تأسست في عام ٢٠٠٩، مباشرة بعد الأزمة المالية العالمية في عام ٢٠٠٨. **ووفقا لتقرير صادر عن مجموعة بوسطن الاستشارية، فإن التجارة بين اقتصادات مجموعة البريكس تجاوزت التجارة بين دول البريكس والدول السبع. وتمثل مجموعة الدول التسع نصف سكان العالم وما بين ربع وثلث الاقتصاد العالمي، ولها أربعة أهداف:** إنشاء نظام مالي بديل للنظام الغربي؛ تنسيق السياسة الاقتصادية بشكل أفضل؛ السعي إلى تمثيل أكبر في الحوكمة العالمية؛ والحد من الاعتماد على الدولار الأمريكي. وفي حين يحاول الخطاب الاستراتيجي الذي وضعه المحللون تقديم تقييمات للتهديدات من العواصم الغربية، فقد نجح الأكاديميون الغربيون في مجال العلاقات الدولية في بناء إطار أفضل لشرح هذه الظاهرة الفريدة من خلال نظرية انتقال القوة:

تشرح نظرية انتقال القوة، التي صاغها في عام ١٩٥٨ عالم السياسة بجامعة ميشيغان أ.ف.ك. أورغانسكي، كيف تجد القوة المهيمنة السائدة في النظام الدولي نفسها في خطر الحرب النظامية عندما يلحق منافس صاعد بقوة مهيمنة. وإذا طبقنا هذا على دول مجموعة البريكس، فإنه يفسر كيف يمكن لروسيا والصين أن تتناوبا في قيادة مهمة الاستفادة من الجغرافيا والسكان والثقل الاقتصادي لاقتراح مجموعة جديدة من المنظمات الدولية العازمة على استبدال المؤسسات الغربية بقيادة مجموعة الدول السبع.

ولفت المحلل إلى أنه في سعيها إلى تحقيق هدف النظام المالي البديل، أنشأت الصين، من خلال ثقلها الاقتصادي، بنك التنمية الجديد، والبنك الآسيوي للاستثمار في البنية الأساسية، وترتيب الاحتياطي الطارئ من أجل تحدي صندوق النقد الدولي والبنك الدولي. ويزعم الأساتذة ساوري كاتادا وسينثيا روبرتس وليزلي إليوت أرميجو **في كتابهم: البريكس والحكم المالي الجماعي، كيف توحد هذا النادي الفريد من القوى الصاعدة حول مصالحه المشتركة في "المراجعة العالمية" من خلال موارد القوة العسكرية والمالية للتأثير على النتائج الدولية من خلال نظرية النادي.**

ولكن المتشككين في قدرة مجموعة البريكس على إدارة نظام مالي عالمي بديل يسارعون إلى الإشارة إلى التفاوتات الهائلة في القدرات الاقتصادية بين دول مجموعة البريكس ومؤسسات مجموعة السبع السائدة. **ويوضح أستاذ الاقتصاد والعلوم السياسية في جامعة كاليفورنيا في بيركلي، باري إيكنجرين،** هذه القيود من خلال سرد كيف أن الرنمينبي الصيني يمثل أقل من ٦% من تسويات التجارة، وتدير البنوك الصينية ٣% فقط من المعاملات اليومية من حيث القيمة لمراكز التقاص في الولايات المتحدة.

وهناك من يشككون في جدوى التعاون بين أعضاء هذا المنتدى بسبب الخلافات الأمنية والجيوسياسية بين بعض دوله. فهناك الخلاف الحدودي بين الصين والهند مقابل تعميق نيودلهي للعلاقات مع الولايات المتحدة؛ كما أن الإدراج الأخير لدول الشرق الأوسط مثل إيران ومصر والإمارات بعد قمة البريكس ٢٠٢٣ يثير تساؤلات حول التنافس الإقليمي الذي قد ترثه هذه الخيمة الكبيرة الآن؛ كما يثير إدراج السعودية مؤخرا الشكوك، نظرا لمنافستها الأمنية مع إيران. وأوضحت الرياض هذه النقطة خلال قمة البريكس ٢٠٢٤ في قازان، حيث حضر وزير الخارجية السعودي في اليوم الأخير فقط. وأوجز المحلل بالقول: إن إدخال ترامب في المعادلة على رأس كتلة مجموعة السبع لا يشير على الفور إلى إيجاد قضية مشتركة تمتن العلاقات بين أعضاء مجموعة البريكس. ومع ذلك، يمكن أن يؤدي دخول ترامب على الخط إلى تسريع القضايا المشتركة بشأن مخاوف مثل التعاون المناخي والحكم المالي لصالح الدول الأعضاء التي تخضع بالفعل لعقوبات شديدة..!!!!

******

تنويه:

هذا التقرير يرصد المواقف والآراء الواردة في مجموعة من الصحف العربية والعالمية حول القضايا الساخنة محلياً وإقليمياً ودولياً، ولا يعبر بالضرورة عن رأي حركة البناء الوطني.